

حقوق الإنسان : القادة الأمنيون اعترفوا بعدم قدرتهم على حماية المواطن

نواب ينتقدون ازدواجية القوات الأمنية بين تعاملها

مع الهجمات الإرهابية وغلق النوادي

بغداد / إياد التميمي

انتقدت لجنة الأمن والدفاع النيابية ازدواجية تعامل القوات الأمنية في واقعتين حدثتا ببغداد خلال أقل من أسبوع، وقارنوا بين العنف الذي أبدته هذه القوات خلال حملتها على النوادي الاجتماعية وبين تهاونها مع ما حصل من تفجيرات إرهابية يوم الأحد الدامي .

وانتقد عضو لجنة الأمن والدفاع النائب قاسم الأعرجي الخروقات التي قام بها بعض منتسبي الأجهزة الأمنية التي داهمت تلك النوادي،معتبراً أن الأجهزة الأمنية تعاني كثيراً بسبب ضغط بعض السياسيين في التدخل بشؤونهم، فضلا عن التدخلات الواضحة التي تحدثت بين فترة وأخرى والتي طالت السلطة القضائية .

□ بغداد / إياد التميمي

وكشف الأعرجي عن وجود بعض القيادات التي لا تمت إلى العمل العسكري بأية صلة كونها جاءت قبل أحزاب وعبر صفقات سياسية، ما جعل العمل في المنظومة العسكرية يشهد خروقات مستمرة بدليل ما حصل يوم الأحد الماضي.

وطالب الأعرجي القيادة العامة للقوات المسلحة بتطهير الأجهزة الأمنية، الذين حولوا المنظومة إلى وكالة لجني الأموال.

وقال الأعرجي إن "المعلومات التي تعطى للأجهزة الأمنية عن وقوع انفجارات عامة ولا يتم تحديد المكان فيها أو نوع العجلة أو الشخص الذي يقوم بعملية التفجير"، مبيّناً أن "البرلمان سيسنّضيف القيادات الأمنية خلال الفترة القريبة لمساءلتهم عن التفجيرات الأخيرة التي شهدها البلاد".

وأضاف الأعرجي إن "هناك ضعفا كبيرا في الجهاز الاستخباري"، متسائلاً "لو كانت هناك معلومات استخبارية عن الانفجارات التي حصلت قبل أيام، لماذا لم تقم الأجهزة الأمنية باعتقال المسؤولين عن ذلك و عن ولاءت تلك الأجهزة الأمنية، إلى من تنتمي ومن تحمي تحديدا وهل هي جاءت لأمن المواطن أم لأمن الحكومة فقط؟".

وشهدت بغداد وثماني محافظات، الأحد ٩ أيلول الماضي، تفجيرات بسيارات مفخخة وعبوات ناسفة أسفرت عن مقتل وإصابة ٤٤٢ شخصا بينهم جنود وعناصر في الشرطة، فيما تبنت جماعة دولة العراق الإسلامية التابعة لتنظيم القاعدة تلك الهجمات التي استهدفت مواقع عسكرية ومدنية، بحسب ما أفاد بيان نشرته مواقع تعنى بأخبار "الجهاديين".

يذكر أن رئيس الحكومة نوري المالكي وجه في ٢٩ أيار، بتشكيل لجنة لإعادة ضباط الجيش السابق من رتبة مقدم فما دون إلى الخدمة، وفيما طالبت أوساط

سياسية ومنها القائمة العراقية بالإسراع بتنفيذ تعهد المالكي وإلغاء قرارات المساءلة والعدالة بحق عدد من الضباط السابقين، أثار تعهد المالكي هذا حفيظة أطراف سياسية أخرى كردية وشيعية طالبت بالتدقيق في ملفات الضباط السابقين قبل إعادتهم إلى الخدمة.

في غضون ذلك أكدت لجنة حقوق الإنسان النيابية أن القوات الأمنية ولبسان قاداتها من خلال الاجتماع الذي عقد مؤخرا في لجنة الأمن والدفاع اعترفوا بأنهم غير قادرين على صد الهجمات الإرهابية.

وقالت عضو لجنة حقوق الإنسان النائبة اشواق الجاف إن عدم علاج الأمر بشكل

جذري ومعالجة نقاط الخلل، سوف يجعل المواطن عرضة لمزيد من الهجمات الإرهابية وسيبقى أمه هشا وغير مستقر".

وأضافت الجاف "إن نقاط الخلل تم توضيحها مرارا وتكرارا إلا أن المعالجة لم تكن موجودة، حيث أن الجميع اتفق على أن أجهزة المتفجرات هي غير فاعلة وبحاجة إلى تغيير، بالإضافة إلى مد جسور بين المواطن والأجهزة الأمنية فضلا عن تفعيل المنظومة الاستخباراتية بشكل كامل".

وانتقدت الجاف بعض الاستنكارات وتشكيل اللجان المعنية لمتابعة هذه الخروقات،مؤكدة أن كل لجنة تشكلت هي

سياسة

٤ أيلول الماضي، العديد من النوادي الاجتماعية في بغداد وقامت بالاعتداء على مرتاديه بالضرب وإطلاق الرصاص في الهواء لإخافتهم، فيما نكر شاهد عيان أن أفراد الشرطة حاصروا العديد من رواد النوادي وانهالوا عليهم بالضرب المبرح.

ونفى مجلس محافظة بغداد، أمس الخميس ٦ أيلول الماضي، علمه بخطة الجهات الأمنية بمهاجمة النوادي الاجتماعية، معتبرا أن هذه الخطط لا تنفذ إلا من قبل السلطات الدكتاتورية، فيما حذر من هجرة الأقليات إلى الخارج.

فيما انتقدت هيئة حقوق الإنسان المدنية، في ٥ أيلول الماضي، تلك الإجراءات، واعتبرت ذلك مخالفا للتشريعات الدستورية والأعراف السياسية، ودعت إلى إيقاف تلك الإجراءات واحترام الحريات، في حين كشفت لجنة الأوقاف والشؤون الدينية البرلمانية، عن مقترح قانون لمكافحة الخمور، مؤكدة أنها ستستضيف الوزارات المعنية لصياغة المقترح.

وأكدت حكومة بغداد المحلية، أن إغلاق النوادي الليلية هو تفعيل لقرار سابق اتخذ العام الماضي وجرى العمل به الآن نتيجة مطالبات أهالي بغداد بوضع حد لتلك النوادي التي أصبحت "تتبارى براقصاتها في الشارع البغدادي"، فيما دعت أصحاب النوادي من غير المسلمين إلى تجديد إجازاتهم وفق القانون.

وقال رئيس مجلس محافظة بغداد كامل الزيدي إن "إغلاق النوادي الليلية جاء نتيجة الشكاوى العديدة التي قدمت من أهالي بغداد، لاسيما المناطق التي تشهد انتشارا للنوادي والمراقص بشكل ملفت للنظر ومبالغ به"، لافتا إلى أن "قرار مجلس محافظة بغداد قد اتخذ في الشهر السابع من العام ٢٠٠٩ ويعد عدم استجابة أصحاب الملاهي للقرار قام المجلس بتفصيله".

دبلوماسيون أجانب يزورون معسكر ليبرتي

عناصر (مجاهدين خلق) يخشون مصادرة ممتلكاتهم بعد إخلاء المعسكر



□ ترجمة عبدالخالق علي

سمح العراق لبعض الدبلوماسيين الأجانب بإلقاء نظرة على معسكر ليبرتي – الماوي الموقت لمجموعة المعارضة الإيرانية المنفية التي تعاني خلافاً مستديماً مع حكومة بغداد– الذي نال ثناءً حذرا من الزوار عن الأوضاع هناك.

كانت المجموعة التابعة لمنظمة مجاهدي خلق الإيرانية تعارض الانتقال من معسكر أشرف إلى معسكر ليبرتي– القاعدة الأميركية السابقة في أطراف بغداد – لأنه عبارة عن سجن لا يمكن احتمالها حسب قول المجموعة.

أما الحكومة العراقية فإنها تقول بأن المعسكر تتوفر فيه المعايير الدولية.

المشاحنات والأخذ والرد تغذي النزاع الذي دام عقدا من الزمن بين المجموعة وبين العراق حول مصير هذه المجموعة التي كانت سابقا حركة حرب عصابات، فالعراق يعتبر أعضاء المجموعة إرهابيين ويطلب منهم مغادرة البلاد، بينما تريد المجموعة العودة إلى معسكرها السابق – معسكر أشرف – الواقع شمال شرقي العاصمة بغداد.

من جانبهم وصف الدبلوماسيون الأجانب، الذين زاروا المجمع المترب الذي كان يضم وحدات سكن منقولة للأميركان، ظروف المعسكر بأنها مقبولة، و قال بعضهم إن الظروف هناك تبدو جيدة بالمقارنة مع ظروف معسكرات اللجوء الأخرى. يقول رامون مولينا، نائب رئيس البعثة في السفارة الإسبانية "إن أختار العيش هناك، لكن عندما نتحدث عن لاجئين و عن ظروف معيشتهم في أنحاءالعالم فإن هذا المكان يعتبر استثنائيا".

من جانبه قال الدبلوماسي الباكستاني سيف خواجه " المكان ليس جيدا جدا لكنه أيضا ليس سيئا. الناس المقيمون هنا هم ليسوا عراقيين إلا أن الحكومة العراقية تتحمل عبئهم".

إلى ذلك أعرب عدد من عناصر منظمة مجاهدي خلق الإيرانية المعارضة الأربعة عن خشيتهم

تنوُّون الوطن

عالم آخر

■ سرمد الطائي

اترك لنا تركيا يا سيد طارق

في درس الجغرافيا كنا نتعلم خرائط محيطنا الإقليمي قائلين إن العراق بلد تحده من الشمال تركيا ومن الشرق إيران ومن الغرب سوريا والأردن أما جنوبنا وجنوبنا الغربي فهناك الكويت والسعودية. وبعودة إلى مقرر الصف الرابع الابتدائي نجد أننا مطوقون بخيارات جعلتها السياسة أصعب مما يحتفل.

جارنا الشرقي نصف معاق، لم يعد يبيع نطقه بسلاسة، ولم يبق لديه حليف سياسي إلا فنزويلا وكوريا الشمالية وكوبا. وجارنا الغربي الأول (سوريا) اختفت فيه الدولة وأصبح دويلات تخوض حربا أهلية بين جيش السيد بشار وجيش معارضيه. جارنا الأردني محدود الإمكانيات يريد أن يستفيد منا أكثر مما نستفيد منه وهو يطلب الإنقاذ من كل جيرانه خشية أن يقع في قبضة ربيع العرب الطويل. الخليجيون فسدت معهم العلاقة أشد الفساد أيام صدام حسين، وحيننا نحن نزيدها غموضا وبرودا وقطيعة لأسباب بعضها معروف وبعضها خفي. وبين كل جيراننا العاجزين والمشلولين والمقاطعين، لم تبق سوى تركيا، تتمتع بقوة اقتصادية ولوجستية وعسكرية كبيرة، ممثلة حلف الناتو على حدودنا الشمالية، ومصالح الاتحاد الأوروبي عبر خطوط الترانزيت التجاري والبترول والتصنيع وشركات الإنشاء. إنها الطرف الإقليمي الوحيد الذي افتتح علينا وقدم لنا المساعدة كما ربح منا ما شاء، حتى أن القمة العربية في بغداد كانت بتنظيم تركي ولولاها لصرنا "فضيحة بجلاجل" كما يقول أهل الزمالك.

ولاعتبارات مشابهة فإن القيادات الكردية في العراق حاولت تجاوز تاريخها المؤلوم مع تركيا المعارض الأساسي عبر التاريخ لنفوذ القومية الكردية، وراحت تقيم شراكة عميقة مع أنقرة، وتحاول تأسيس علاقة حديثة استنادا لمنطق البرّس وشبكة المصالح التي يسير عليها كل العالم المتخفن.

ولاعتبارات مشابهة كذلك نجد أن إيران حريصة على الفصل بين خلافاتها العميقة مع أنقرة، ومصالحها الاقتصادية، وقد توصلت مع الأتراك إلى معادلة متوازنة رضيت بها واشنطن نفسها.

لكن العلاقة مع الأتراك، الجار المفيد الوحيد في الوقت الراهن، تتعرض إلى اختبار عسير. قبل شعور لجا إليهم طارق الهاشمي، فخرج أنصار رئيس حكومتنا في مدن كثيرة وأحرقوا العلم التركي وطالبوا كحل سريع وثوروي جدا، قطع العلاقات معهم. لكن زوربتهيم هذه لم تعجب حتى السيد مقتدى الصدر الذي يفترض انه شيخ الراديكالية في بلادنا، فوصف إحراق العلم التركي بأنه "فعل أرعن". إلا أن الأمر متواصل كما يبدو ولا تعرف كيف ستنتهي هذه الحملة، فالسيد على الشلاله يريد أن يقوم "بمعاقبة" أنقرة وقطع العلاقة معها نهائيا، وهو ومعه فريق واسع من أنصار رئيس حكومتنا، يشجعون على إنهاء العلاقة فورا مع سلطان اسطنبول، رغم انه الرجل الوحيد المفيد حاليا بين جيراننا.

إنها موهبة رهيبة في خلق العداوات، تطرح استفهامات كبيرة على سياستنا الخارجية المتشظية، والتي لا يوجد طرف رسمي يقوم برسمها بقدر ما تخضع ليول الأحزاب وأمّجة قياداتنا الكثيرة والحكيمة.

ولم أعرف بعد حقيقة خير قرأته للتو يقول إن بغداد جمدت تسجيل الشركات التركية، وأتمنى أن يكون غير دقيق لأن هذا معناه تطور دراماتيكي في علاقتنا مع الجار الوحيد غير المعاق الذي قد يكون "تورط وافتتح علينا"، وربما سيتحول إلى "أمثلة" بين باقي جيراننا الذين سيشتمون به قريبا حين نعلن نحن الحرب عليه. أتخيل بعض جيراننا يهيمسون في أذن أربوغان: شورتك مع العراقيين؟ لماذا تماديت وعقت الأواصر؟

حسابات المصالح والاختناق الإقليمي الذي نعيشه، وتوتر حالنا مع معظم الجيران، ومع العديد من البلدان الشرفاء والسوداء، وامتلاكنا سجلا متقلبا بالخسارات، هي جملة أسباب ينبغي أن نتجلبنا نقوم بتعريف العلاقة مع تركيا من جديد، بنحو تكون أكبر من أزمة طارق الهاشمي، وأي أزمة أخرى. مشاكلنا مع تركيا لن يجري حلها إلا في ظل علاقات طبيعية خالية من الاستفزاز. أما قطع العلاقة معها أو مع سواها، فسيضخم تلك المشاكل، وقد يستنزف قدراتنا المحدودة نحن المصابين بالدوار أساسا.

قد يحسن بالسيد الهاشمي أن يترك لنا تركيا، ويذهب إلى دولة أخرى علاقتنا بها "خربانة من الأساس" تقديرا منه للمصلحة الوطنية، وتجنبيا لأهله في العراق طوق عزلة متكامل. فبحراب الموقف مع أنقرة ستكون قد أحكمتا شريط "العلاقات الخربانية" حول عبق عراق مخنوق لا يزال العالم متشككا في مصيره ومستقبله، ولا تزال حظوظه وأحلامه عالقة في أزمتا سلاطين يحيون "القرارات الثورية" ربما لأنهم أحزاب ثورية فشلت في إنجاح أي ثورة؛

ونخشي مصابرتها".

واتهم المتحدث الحكومة بعدم إعطائهم الحرية ببيع حاجياتهم، لكنها سمحت لتجار محدودين يتمنون إلى الحكومة" فقط بشرائنا.

يشتكى أفراد المجموعة من أنهم غير مسموح لهم بالمغادرة وبأنهم يعيشون بلا كهرباء و لا وسائل تبريد أو إسالة ماء. يقول أحد المقيمين المدعو هوما رويويي – ٢٨ سنة " هذا المكان لا يصلح للسكن، انه ليس معسكرا وإنما عبارة عن سجن. إنهم يحاولون جعل الحياة لا تطاق بالنسبة لنا".

هذه المجموعة المنشقة تعارض حكم رجال الدين في طهران، و قد منح صدام حسين الآلاف من أعضائها الملاذ الآمن في العراق، إلا أن حكومة بغداد الحالية التي تعزّن علاقتها مع إيران تقول بان أعضاء المجموعة يعيشون في العراق بصورة غير قانونية. كما أن المجموعة وصفت من قبل الولايات المتحدة بأنها مجموعة إرهابية، إلا أن واشنطن تدرس ما إذا كان بالإمكان التقليل من قائمة الأسماء